

كلمة التحرير

لقطة ليست في مسلسل بوليسي

كانت المناسبة حفل تخريج دفعة من الطلبة الجامعيين. كان المكان إحدى الجامعات الفلسطينية. كان الزمان يوماً من أيام شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٥. كان من بين الحضور وزير التربية والتعليم العالي وعدد من كبار مسؤولي الدولة، وعدد من رؤساء الجامعات الفلسطينية.

في لحظة ما كان رئيس الجامعة يلقي كلمته أمام الضيوف، وبمناسبة تخريج فوج من الطلبة. كان الرئيس يجلس على المنصة، ومن الطبيعي أن يكون وجهه نحو الجمهور، وأن يكون مستغرقاً في قراءه كلمته.

في لحظة مقابلة، بدأت عيون الحاضرين تنحرف شيئاً فشيئاً عدة درجات عن مركز المتحدث وتوجه إلى حركة استجذت في المكان. كان المشهد التالي: عدة مسلحين يقتربون من المنصة، يصعد أحدهم المنصة، يخطف الميكرفون من بين يدي رئيس الجامعة وهو يتحدث، يلقي كلمة عتب على إدارة الجامعة كونها لم توجه الدعوة له للمشاركة في حفل التخرج، ثم يعيد الميكرفون إلى مكانه، ويمضي مع مجموعته بهدوء، ويتابع رئيس الجامعة قراءة كلمته، وتستمر مراسم تخريج الفوج كما كان مرسومهاً لها، لولا هذا المشهد الطارئ.

نؤكد أن هذه الحادثة لم تكن لقطة في مسلسل تلفزيوني، بل حدثت في إحدى الجامعات، وفي بلادنا، وهي حلقة في مسلسل لن نمل من الحديث به، والتصدي له، إلا إذا انتهت الظاهرة التي أفرزته.

ألم يحن الوقت لتحسين صورتنا أمام العالم، وبخاصة في مجال كمال التعليم؟

بالتعاون مع الممثلة الإيرلندية في فلسطين

In cooperation with Irish Representative Office

المحتويات

✕ ديمقراطية التعليم وعباءة البيروقراطية

✕ انتخاب مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان نائباً للرئيس

✕ امتحان التوجيهي.. هل هو قياس قدرات أم استعراض عضلات؟

✕ بين الأنشطة والبرامج النمطية ... وتبني مشاكل وهموم الطلبة الحقيقية

✕ تعليم الكبار... إلى أين؟

✕ إلى متى...؟؟؟ غياب الديمقراطية وسياسة الألوان في مؤسساتنا التعليمية
ضبط التحصيل وماذا بعد ؟؟؟

✕ نشاطات مركز رام الله

لدراسات حقوق الإنسان

✕ أين يتجه طلابنا ؟؟؟

✕ لماذا تؤول انتخابات مجلس اتحاد الطلبة بجامعة الاقصى

✕ مناشدة مفتوحة إلى الرئيس أبو مازن



هيئة التحرير

علي خليل حمد

سميح محسن

بدوية السامري

علياء العسالي

زياد عثمان

الأراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

نشرة متخصصة
يصدرها مركز
رام الله لدراسات
حقوق الإنسان
تعنى بالحقوق
التعليمية في
فلسطين

التعليمية ومدى موازمتها مع مفاهيم الديمقراطية والتسامح ومعايير حقوق الإنسان، أو أساليب التدريس المتبعة... إلخ

وتجربة منظمات المجتمع المدني مع المؤسسة التعليمية الرسمية ليست أفضل حالاً، سواء على صعيد الشكاوى التي تتلقاها هذه المنظمات من الجمهور حول مزاعم بحدوث انتهاكات ومراسلة الجهات المعنية للاستفسار عنها، أو على صعيد التعاون المشترك في تنفيذ برامج تدريبية للمدرسين والإداريين وطلبة المدارس حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح، إذ عادة ما يرحب مدراء المدارس بفكرة التعاون و"يدقون على صدورهم"!! إلا أنهم يعودون ويطلبون من الجهات الراغبة بالتعاون مكاتبة مديرية التربية في المحافظة، التي تحيلها بدورها لمكاتبة الوزارة في رام الله، إذا كان مقر هذه المدارس والمديريات في الضفة الغربية. فالوزارة عادة ما تتجاهل الشكاوى المرسلة إليها من منظمات حقوق الإنسان، حتى لو كان الأمر يتعلق بقضية رأي عام، وليس بشكاوى فردية فقط.

وإذا انتقلنا للجامعات الفلسطينية فإننا نجد أن هناك شبيهاً في التعامل مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بموضوع المعلومات. إن إدارات الجامعات تحجب معلومات لا تتسم بطابع السرية المطلوبة، أو الخصوصية. ومن واقع الشكاوى التي وصلتنا من طلبة عديدين تبين لنا أن المعلومات المحجوبة لا يحتاج الأمر لإحاطتها بالسرية، مثل عدد الطلبة المفصولين لأسباب أكاديمية، أو عدد الطلبة الذين قبلت الجامعة طلبات تحويلهم من كلية إلى أخرى، أو عدد الطلبة الذين رفضت طلبات تحويلهم، أو عدد الطلبة الحاصلين على منح أو قروض، وشروط منحها. أما فيما يتعلق بموضوع المشاركة في تنظيم الدورات التدريبية والأنشطة اللامنهجية، فإن تلك الجامعات تبدي تعاوناً جيداً، وتفتح ذراعيها لتنفيذ مثل تلك البرامج.

لا تمل المؤسسات التعليمية في بلادنا، وعلى السنة المسؤولين فيها، من الحديث عن تطوير التعليم، ووسائله وأدواته ومناهجه. ولا عن الشفافية والمساءلة والمحاسبة في عملها. ولا عن تعزيز مفاهيم الديمقراطية وقيمها داخلها. ولكننا، وعندما نضع هذه المؤسسات على محك التجربة، نكتشف أن ما يقال في وادٍ، وأن ما يفعل في وادٍ آخر.

السؤال الذي بحاجة لإجابة هو:

كيف سنعزز ديمقراطية التعليم تحت عباءة البيروقراطية!!؟

هيئة التحرير

تتعامل المؤسسات التعليمية في بلادنا، سواء الرسمية، أو الأهلية، أو تلك التي بين بين، مع الآخر بعين الشك والريبة، لذا نرى أنها مغلقة على ذاتها أكثر مما يجب، وبشكل لا يجب أن تكون عليه، وكأن طابع "العمل الحزبي السري" الذي كان سائداً في النصف الثاني من القرن الماضي داخل الأحزاب السياسية لدواعي الأمن والحفاظ على سلامة تلك الأحزاب وسلامة أعضائها، هو الطاغى عليها. وهناك أمثلة عديدة، تطول القائمة بها ولا تقصر.

ومن واقع التجربة، إذا كان هذا الآخر هو الإعلام، أو منظمات المجتمع المدني، فإن حدة الريبة والشك تزداد وترتفع داخل المؤسسات التعليمية الرسمية، وكأنهما، الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، عدواناً لتلك المؤسسات، أو أن تلك المؤسسات لديها معلومات غاية بالسرية قد "تعرض أمن وسلامة الوطن للخطر"!! لا سمح الله، لذا لا بد من حجبها.

ولكي لا يكون كلامنا مبنياً على فرضيات وليس على الحقائق، فلنتوجه للصحافيين في بلادنا ليحدثونا عن مدى تعاون المؤسسة التعليمية الرسمية معهم، أو العكس.

في كتاب "حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية"؛ الصادر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٣، وردت في الصفحتين السادسة والستين والسابعة والستين من الكتاب تجربة أحد الصحفيين أثناء محاولته تغطية موضوع يتعلق بصلاحيه بعض المباني المدرسية في محافظة نابلس. عن تلك التجربة يقول الكاتب أن صحفياً تحرك لكتابة تحقيق صحفي عن مشاكل تعاني منها مدرسة أساسية يتعلم فيها أكثر من أربعمئة تلميذ. وبعد زيارة ميدانية للمدرسة ومعاينة المشاكل على الطبيعة، وجد الصحفي أن المدرسة والتلاميذ وطواقم المدرسين يعانون من "دلف المطر" داخل صفوف التدريس، وبعض الجدران آيلة للسقوط، وانتشار بعض الجردان والقوارض، وخضوت الإضاءة داخل الصفوف. وأثناء متابعته للموضوع توفرت معلومات عن مشاكل مماثلة في ثلاث مدارس أساسية فقرر إجراء تحقيق صحفي لإطلاع الرأي العام والمسؤولين عن حجم المشكلة في المدارس الأربع، فاصطدم بالمعوقات البيروقراطية منذ أن طلب من مدير المدرسة التعليق على المشاكل التي تعاني منها المدرسة. فقد اعتذر المدير مبرراً ذلك بأنه غير مخول بالحديث إلى وسائل الإعلام، ووجهه إلى مدير التربية والتعليم في المحافظة ليسمع جواباً مماثلاً ويحوّله إلى الوكيل المساعد في رام الله!!

ولا يختلف الأمر كثيراً إذا تعلق الموضوع المنوي الكتابة، أو الحديث عنه، بالنظم التعليمية المتبعة، أو آليات اتخاذ القرار في الوزارة، أو الحركات المطلوبة للمعلمين، أو المشاكل التي تتعرض لها العديد من المدارس، أو العلاقة الإدارية بين المدرسة والوزارة، أو المناهج

انتخاب مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان نائباً للرئيس

R C H R S

تأسيس فيدرالية مراكز حقوق الإنسان في العالم العربي

اجتمع في فاس ممثلو وممثلات منظمات: مركز حقوق الناس/المغرب، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان/ الأردن، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان/ فلسطين، مركز حقوق الناس/ الجزائر، منظمة الناس للثقافة والإعلام/العراق، جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء/مصر، جمعية التربية المدنية/ تونس، الهيئة اللبنانية للحقوق المدنية/لبنان، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب/اليمن، مركز الخرطوم لحقوق الإنسان/السودان. وتمخض عن الاجتماع تأسيس فيدرالية مراكز حقوق الإنسان في العالم العربي (ناس). وتم إقرار الدستور لهذه الفدرالية مبنياً على أساس المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتم انتخاب السكرتارية والمنسق العام وتوزيع المهام على أعضاء وعضوات السكرتارية على النحو التالي:

المنسق العام

جمال الشاهدي/ مركز حقوق الناس- المغرب

نائبه

د. اياد البرغوثي / مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان- فلسطين

امينة المال

عائشة زناي / مركز حقوق الناس / الجزائر

امين العلاقات والاعلام

خليل المساوي/ منظمة الناس للثقافة والإعلام-العراق

امين الانشطة

نظام عساف/مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان- الأردن

مكلف بمهمة

د. محمد زارع/ جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء - مصر

مكلف بمهمة

د. سعاد القاديسي/ ملتقى المرأة للدراسات والتدريب - اليمن

جاء هذا التأسيس للفدرالية من حاجة نشر ثقافة حقوق

الإنسان المبنية على أساس المساواة والعدل وسلطة القانون ونبت العنف وابرز ما هو ايجابي في ثقافتنا وخدمة شعوب المنطقة في تقدمها وجعلها تأخذ مكانها الطبيعي في التطور العالمي.

إن أهمية هذه الفدرالية نابعة من سعة التمثيل في عموم الوطن العربي ومن تنوع المنظمات المؤسسة لها المتخصصة في مجالات حقوق الإنسان و خبرتها ونبل الأهداف التي تصبو إليها.

-إن نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ الديمقراطية وإنجاز مهمة الإصلاح الشامل هي حاجة ماسة من اجل التنمية الشاملة لمجتمعاتنا وصولاً إلى النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لقد تمت الموافقة على الخطوط العامة لإقامة فعاليات مشتركة في عموم الوطن العربي مبنية على أساس مبادئ و قيم دستور الفدرالية في نشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية .

امتحان التوجيهي.. هل هو قياس قدرات أم استعراض عضلات؟!؟

R C H R S

زياد عثمان

في الخليل وخانيونس كما ذكرت الصحافة الفلسطينية، هذا إضافة الى رفض ادارة مصلحة السجون الإسرائيلية السماح لـ (٣٠٠) اسير فلسطيني تقدموا بطلبات لتقديم امتحان التوجيهي في السجون لكي يأخذوا فرصتهم وحقهم في التعلم، ومهما كانت المبررات والذرائع التي ستسوقها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، فان قرارها هذا ينطوي على مخالفة واضحة وصريحة للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وملحقاتها وهي على اية حال ليست المخالفة الأولى ولن تكون الأخيرة طالما بقيت مؤسسات الشرعية الدولية عاجزة أمام إسرائيل وخروقاتها المتعددة لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

وبالعودة الى القضية الرئيسية، فان ما شهدته قاعات الامتحانات في اكثر من محافظة من احتجاجات وتذمر وشكوى حول صعوبة أسئلة بعض المقررات استقطب اهتمام أوساط متعددة من المجتمع ولا سيما الأوساط المهتمة بالشأن الأكاديمي والتربوي والمؤسسات التي تعنى بالحقوق التعليمية باعتبارها حقوقاً طبيعية وجزءاً من مبادئ شرعة حقوق الإنسان، ودافع الاهتمام لكل هؤلاء ينطلق من سؤال جوهري وبسيط هو : هل ما صدر عن الطلاب كان مجرد انفعالات زائدة ومفتعلة أم انها تعبيرات جادة احتجاجاً على حالة

مزعجة ؟؟ بغض النظر عما صدر عن الطلاب من بعض التصرفات الطائشة فان الاحتجاج والاعتصام امام مبنى مديريات التربية عكس حالة من الغضب والانفعال المتولدة عن صعوبة أسئلة مادة الفيزياء للفرع العلمي وكان سبقها شكوى عن طلاب الفرع الأدبي حول امتحان الإنجليزي ومواد اخرى أقل أهمية، وهو ما يعني أن الأجواء العامة التي أحاطت بامتحان التوجيهي لهذا العام كانت ملبدة بظلال كثيفة من التوتر والاحتقان، وما امتحان الفيزياء والأسئلة الصعبة فيه الا الشرارة التي قذفت بالأزمة نحو التفجر، ومن هنا يمكن القول ان اندفاع الطلبة نحو الاحتجاج العلني لم يكن عملاً تآمرياً، ولا هو مفتعل بل جاء نتيجة

من غير الطبيعي ان نتجاهل امتحان التوجيهي أو نمر عليه مرور الكرام دون ان يحظى بالغطية الضرورية المطلوبة من قبلنا كجهة متخصصة بمناصرة الحقوق التعليمية، وهناك من الاعتبارات والأسباب ما يكفي لجعل هذا الموضوع حدثاً يستحق التوقف امامه، وأهمها:

أن امتحان التوجيهي تقدم له هذا العام ما يقارب (٦٥) ألف طالب وطالبة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يعني ان قطاعاً اجتماعياً رئيسياً في المجتمع ينغمس وينشغل في الامتحان المذكور، وتجاهل هذا القطاع الواسع أمر غير صحيح وغير مقبول. الاعتبار الثاني يتمثل في ان امتحان التوجيهي ليس مجرد امتحان عابر، بل هو توجيه لمرحلة والولوج في مرحلة أخرى جديدة، مع كل ما يحمله هذا الانتقال من عقبات وآمال وتصورات تتقاطع فيما

بينها لترسم ملامح المستقبل للطلبة المتقدمين علمياً وعملياً . اما الاعتبار الثالث الذي حكم اهتمامنا فيدخل في باب الإشكالات التي ترافقت وتولدت عن الامتحان ذاته خصوصاً الأسئلة الصعبة لبعض المقررات وما خلفه ذلك من ردود فعل غاضبة في أوساط الطلبة وقطاعات واسعة من المجتمع.

على اية حال وقبل الدخول في مناقشة إشكالية الأسئلة الصعبة التي ستشكل المحور الرئيسي لهذه المقالة، فانه من المفيد الإشارة

الى ان الهدوء النسبي الذي سجل خلال تأدية الطلاب امتحاناتهم قياساً بالسنوات الماضية، أشاع جواً من التفاؤل في أوساط الطلبة وأوساط المجتمع عموماً مع ان الهدوء الحاصل قد يشكل أساساً لهدوء اكثر استمراراً وثباتاً وبما يخلص الشعب الفلسطيني من الضغط المباشر لآلة حرب الاحتلال ومن سياساته الحصارية والعقابية، وهنا يجب الإشارة ان الحديث عن هدوء نسبي لا يعني البتة ان الأمور سارت بسلاسة ودونما انتهاكات احتلالية، حيث تم إعاقة طلاب وطالبات التوجيهي، في قرية باقة الشرقية قضاء طولكرم لعدة ساعات بذريعة فرص نظام منع التجول على القرية والمناطق المجاورة، وسجلت حالات إعاقة لدى الطلبة



حالة استدعت فعلا الاحتجاج .

بعد ذلك نأتي الى السؤال الثاني وهو : هل وصلت الرسالة الى المسؤولين التربويين وهل المنهجية القائمة في اختيار نوعية أسئلة اعلى من مستوى الطلبة أمر صحي وصحيح ؟ لا اعلم بالضبط ما هي المبررات التي من الممكن ان تستند اليها الجهة أو الهيئة التربوية المسؤولة عن امتحان التوجيهي سواء أكانت لجنة الامتحانات او سواها لتسويغ سياساتها، وفلسفتها المحددة التي تقف وراء نوعية أسئلة مثيرة للجدل ولماذا التعمد في اختيار مواد بعينها لتشكّل ميدانا للتحدي، وتلك المواد تعد بمثابة العمود الفقري الذي يتوقف عليه معدل الطالب وتحصيله العام في امتحان التوجيهي، هل الهدف هو التقيد بنسبة نجاح محددة ونسبة رسوب ؟ اذا كان الأمر كذلك فمن يحدد هذه النسب وما الهدف منها أصلا خصوصا وإننا نعلم ان وزارة التربية والتعليم لا يتوفر لديها استراتيجية تربوية يمكن من خلالها تحديد نسب مدروسة للالتحاق الجامعي وخريجي الجامعات والقدرة الاستيعابية لسوق العمل وهل "الفلتر" التي تكون الأسئلة الصعبة احد أدواتها وتعبيراتها آلية صحيحة ومناسبة خصوصا في امتحان الثانوية العامة، واذا كان لا بد من وجود عملية فلتر وتعداد كمي واختيار كيفي فلماذا لا يتم في سياق العملية التدريسية كلها وليس في مستوى معين فقط ؟

باختصار ان الاحتجاج الذي تبديه الأوساط المناصرة للحقوق التعليمية هنا ارتباطا بإشكالية هذا العام لا تتعلق بقضايا فنية وإدارية، بل تتعلق بشيء جوهري له علاقة بالمنظور التربوي نفسه فاختيار الأسئلة التعجيزية في امتحان التوجيهي تخرج المسألة من سياقها الطبيعي وتضعها في سياق اخر مختلف تماما وبكلمات اخرى فامتحان التوجيهي كما هو معلوم اداة قياس متفق عليها تربويا لقياس قدرات الطالب وتحصيله العام بطريقة موضوعية لا إجحاف فيها ولا تهويل، أي اخذ الأمور بمقاييس واقعية لا شطط فيها ولا انحدار، وبما يضمن تخريج طلاب وطالبات بمستوى علمي ومعرفي يحظى بمصداقية وبمعقولية علمية تؤهلهم فعلا للالتحاق في التعليم العالي من موقع الاقتدر والكفاءة، وهذا المنظور التربوي مختلف جوهريا عن المنظور الفوقي الذي ينتزع الأمور من سياقها الطبيعي ويضعها في سياق له علاقة بالنزاع والمكاسرة وكأن

الامتحان اصبح ساحة لعرض العضلات الفكرية والمعرفية على الطلاب ودفعهم نحو الزاوية، لإظهار تفوق "الأستاذ" واطع الأسئلة على الطلبة!!، اعتقد ان المنحى العام الذي يولده هذا المنهج من التفكير في اطار المؤسسة التربوية سيدفع الامور نحو علاقة غير متوازنة بينها وبين الطلاب، بل سيعمق من أزمة الثقة سيدفع الأمور الى احتقانات اخرى مقبلة، وعليه فان السؤال الذي طرحناه في سياق المناقشة لهذه الاشكالية بوصول الرسالة الى المسؤولين أم لا ؟ فالإجابة تبقى في رسم المسؤولين التربويين الذين بدت الكرة في ملعبهم الآن وعليهم ان يتقدموا بإجابات واضحة ومعللة وبمنهج بديل يقوم على ترميم العلاقة مع الطلبة وبما يعزز من جوانب الثقة بين الطرفين، ويعطي للطالب جانب الأمان التعليمي الذي نعتقد أنه مهم وضروري، ولقد سمعت من الطلبة الذين سيجلسون على مقاعد التوجيهي للعام الدراسي القادم تخوفات وهو جاس باتت تلاحقهم منذ الآن وقبل ان يدخلوا في الدراسة أو الامتحانات ، وأساسها تجربة من سبقوهم وسمعوا عن معاناتهم وشكواهم وتوترهم اثناء الامتحان وقبله وبعده وصولا لإعلان النتائج، وهذه السيرورة الطويلة من مسلسل التوتر برأينا تحتاج الى إعادة نظر وعلى قاعدة التواصل الفعال والنشط بين الطالب والمؤسسة التربوية وبمفهوم ومنظور ديمقراطي يؤسس لعلاقة شراكة بين الطرفين، وهذا يتطلب وجود مؤسسة تربوية تتسم بالمرونة والديناميكية والانفتاح، وبما يمكنها من امتلاك قدرة عالية على التكيف وإعادة بناء النظم التربوية ببسر وسهولة ودون الوقوع في النمطية او القولية الجامدة التي تقتل المبادرة الإبداع وتضع حدودا وفواصل جامدة بين الجسم الطلابي وبينها، يتولد عنها اغتراب واهتزاز للثقة، وباختصار، فان مؤسسة تربوية لا نمطية ومتجددة تستطيع إعداد متعلم يستطيع التعامل مع التحديات العلمية والعملية المجتمعية هي المؤسسة المطلوبة، وهي المؤسسة التي يمكن ان ترى في امتحان التوجيهي بعدا مختلفا عما ترى فيه الآن، الا وهو اليسر والسلاسة بديلا للتعقيد والتأزيم.

مجالس طلبة الجامعات الفلسطينية:

هل هي منظمات نقابية وجماهيرية، أم واجهة للأحزاب والفصائل؟

ما بعد التخرج

ويؤكد سناكرة القول أن المهم هو "البحث عن حلول لمشاكل الطلبة بعد التخرج، لأن مشاكل الطلبة أثناء الدراسة الجامعية أصبحت معروفة وكلاسيكية". ودعا إلى عمل دراسة دورية للسوق الفلسطينية ومقارنتها بالخريجين وتخصصاتهم وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي. وأكد أهمية وجود ممثل عن مجالس الطلبة في وزارة التربية وتفعيل دور الاتحاد العام لطلبة فلسطين. ونوه إلى أهمية عدم طغيان الهم والهدف السياسي والحزبي على العمل النقابي للمجالس وتوجهات مجالس الطلبة، وإلى إتاحة الفرصة أمام الجيل الشاب المتعلم لأخذ مكانه ودوره الحقيقي في المراكز القيادية المختلفة، وعدم احتكار الموضوع على جيل دون آخر.

وعن المساعدات المالية التي قدمها أكثر من فصيل فلسطيني للطلبة قبل إجراء الانتخابات، يشير سناكرة إلى أن المساعدات المالية التي تقدمها حركة الشبيبة الطلابية للطلاب توزع على مدار العام كاملاً ولا تقدم أثناء فترة الانتخابات فقط. ويضيف أن ما بين ٨. ١٠ آلاف طالب وطالبة استفادوا منها في جامعة النجاح، وبالتالي لم يصوت كل هؤلاء لحركة الشبيبة الطلابية. ويؤكد أن هذه المساعدات تقدم للطلبة بغض النظر عن توجهاتهم الحزبية وانتماءاتهم السياسية.

ولا تختلف أنشطة مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية عن باقي مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية التي تتراوح بين تنظيم دورات مختلفة للطلبة، إلى إقامة البازارات والأيام والأنشطة المفتوحة في المناسبات والأيام الوطنية.

كلية فلسطين التقنية للبنات

تقول سامية مصلح، رئيسة مجلس طالبات كلية فلسطين التقنية للبنات، إن برنامج وخطة عمل المجلس تهدف لتقديم مساعدات متنوعة للطالبات بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات ومراكز مختلفة من خارج الكلية، ومنها تصوير بحوث بأسعار زهيدة جداً، وإقامة معارض وبازارات متنوعة للرفع من مستوى الطالبات المعيشي والأكاديمي، وكذلك تبني وتشجيع الطالبات النشيطات والمتفوقات في الكلية.

وتشير مصلح إلى أن أغلب المشاكل التي تواجهها الطالبات يتم حلها بسرعة بالتنسيق مع إدارة الكلية، ومنها مثلاً توفير أجهزة حواسيب صالحة ومتطورة لاستخدامات الطالبات داخل السكن. وتؤكد أن العمل يسير بشمل ايجابي ولا توجد مشاكل حقيقية.

وعن رأيها بمجالس الطلبة وهيكلتها تقول هناك بعض الايجابيات والسلبيات ومنها، "الحزائيات الحزبية التي

لعب الطلبة الجامعيون الفلسطينيون ومجالسهم الطلابية المختلفة على امتداد العقود الثلاثة الماضية، دوراً رئيساً، إن لم يكن الرئيس في تصدر النضال الوطني الجماهيري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وشكلت الجامعات المكان الأبرز والأوسع لتنافس القوى والفصائل الفلسطينية لاستقطاب الطلبة إلى صفوفها وأفكارها السياسية والأيديولوجية.

وبالرغم من طغيان الهم الوطني على تحركات الطلبة ومجالسهم خلال العقود الماضية، إلا إن الهموم الحياتية والمستقبلية التي تخصهم كشريحة طلابية لم تكن غائبة عن برامج وشعارات المجالس الطلابية حيث شكلت هذه الهموم والمطالب عنواناً للتنافس بين القوى الطلابية المرتبطة بهذا الاتجاه السياسي أو ذلك. المختلفة خلال التحضير وإجراء الانتخابات الطلابية، وبخاصة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولكن من الملاحظ أن هذه القوى تنشط بشكل لافت خلال فترة التحضير وانتخاب مجالس الطلبة وبعد ذلك، فإن القوى الفائزة لا يتعدى نطاق نشاطها سوى تنظيم الفعاليات الاحتفالية في المناسبات الوطنية المختلفة أو تنظيم الأيام والمعارض المفتوحة... الخ.

ولعل أسباب ذلك متنوعة، منها الذاتي الذي تتحمله المجالس، أو الموضوعي المرتبط بالظرف والوضع السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة.

جامعة النجاح الوطنية

يشير حسن سناكرة، رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية، إلى الخصوصية والتميز اللذين تتمتع بهما مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية نظراً لخصوصية وضع الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال، مشيراً إلى الدور الوطني الكبير التي لعبته المجالس والجامعات الفلسطينية على امتداد الثلاثة عقود الماضية.

ويشير إلى أهمية دور المجالس الطلابية في توعية الطالب بحقوقه وتحصيلها. ويتابع القول "إن ربط الطلبة بسوق العمل يكتسب أهمية كبيرة" مشيراً إلى أن مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية وضع خطة لاستضافة أرياب العمل وإقامة حوارات بينهم وبين الطلبة، بالإضافة إلى إقامة دورات متنوعة ومتخصصة تصقل قدرات الطلبة، وإقامة يوم سنوي للتوظيف يتم عبره استضافة المؤسسات والشركات الوطنية بحضور الطلبة الخريجين للبحث في الطرق الملائمة لإيجاد فرص عمل مناسبة لهم تتناسب مع تخصصاتهم واحتياجات السوق المحلية.

ترافق العملية الانتخابية، وتؤكد أنها تؤيد فكرة أن يكون المجلس متنوعاً يمثل كل التيارات ووجهات النظر، ولكن على شرط أن نضع الهموم والشعارات الحزبية جانبا عندما نناقش مشاكل الطالبات وطرق حلها، وتضيف "نحن لسنا أحزابا سياسية ودورنا هو تبني مطالب ومشاكل الطالبات وتطوير أوضاعهن من كافة النواحي".

وتقول سحاب زلموط رئيسة قسم شؤون الطالبات في الكلية أن انتخابات مجلس الطالبات تجري سنويا بشكل ديمقراطي بدون حدوث أي مشاكل حيث تتنافس مختلف الكتل والتوجهات والطالبات. وأضافت أن دورنا حيادي يكون عبر التحضير لإنجاح العملية الانتخابية. وتشير أن الكلية تضم ٣٠٥ طالبات من مختلف مناطق الضفة الغربية.

أنشطة نمطية

وتؤكد أهمية عدم طغيان الجانب السياسي والحزبي في انتخابات مجالس الطلبة، وتقول يجب أن لا تطغى المصلحة الحزبية والسياسية على مصالح وهموم الطلبة، وتدعو مجالس الطلبة إلى التوقف. مثلا. عند التخصصات الموجودة في غالبية الكليات والجامعات والمعاهد ودراسة مدى حاجة السوق المحلي لها، بالإضافة الى معالجة الأعداد الهائلة من الخريجين العاطلين عن العمل. وأكدت أن هناك هموماً ومشاكل بحاجة إلى وقفة ومعالجة من قبل مجالس الطلبة. وتدعو إلى إعادة النظر في عمل هذه المجالس والبرامج والأنشطة التي تنفذها والتي تتسم بالنمطية.

القدس المفتوحة

ويقول فادي حماد، رئيس مجلس طلبة جامعة القدس المفتوحة. فرع رام الله، والبالغ عددهم حوالي ستة آلاف طالب وطالبة، إن من أبرز المشاكل التي لم نتمكن من إيجاد حل لها حتى الآن هي مبني الجامعة الذي لا يتسع إلا لحوالي ألفين من الطلبة، بالإضافة إلى وقوعه على شارع عام أمام المارة، فأصبح بعيداً عن ما يسمى بالحرم الجامعي. ويضيف إنه خلال إجراء الامتحانات اضطر لاستخدام قاعات وصفوف المدرسة المجاورة لمبنى الجامعة في عين مصباح بالإضافة لوجود مركز أو حرم آخر للجامعة في البالوع. ويؤكد أن هذه المشكلة مطروحة منذ عدة سنوات حيث تمت مخاطبة العديد من المسؤولين والسلطات العليا لحلها، ولكن لا حياة لمن تنادي حتى الآن.

ولا تنحصر مشاكل طلبة جامعة القدس على هذا الصعيد فقط، بل كذلك على المستويات الأكاديمية والتعليمية، ومنها. حسب حماد. قضية المناهج والمواد التي تقدم للطلبة واحتساب النقاط لخريجي الجامعة، حيث يحتسب لهم نقاط أقل مقارنة مع الجامعات الأخرى من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، والحجة التي تطرحها الوزارة هي موضوع مستوى الجامعة "الأقل" مقارنة مع الجامعات

المقيمة. ويشير حماد أن مستوى الجامعة ارتفع وتطور خاصة على الصعيد الأكاديمي خلال السنوات الماضية حيث تم رفع مستوى القبول فيها إلى ٦٠% كحد أدنى للمعدل، وتم كذلك تشديد إجراءات الضبط الأكاديمي في الامتحانات، سواء على صعيد نوعية الأسئلة. وأيضا بالنسبة للواجبات المقدمة من الطلبة بالإضافة الى أن الجامعة تنظم دورات تخصصية ومعظم دوائر الجامعة تتطور.

المنح والقروض

ويتابع حماد القول بالنسبة لموضوع المنح والقروض الجامعية فإن جامعة القدس المفتوحة التي يبلغ عدد طلابها في محافظات الوطن ٥٢ ألف طالب وطالبة، فإن طلبتها لا يحصلون إلا على ٥% من هذه المنح المقدمة عن طريق وزارة التربية والتعليم العالي بينما يحصل طلبة جامعة بيرزيت على ما يعادل ١٦% من هذه المنح مع أن عدد طلبة بيرزيت لا يوازي عدد فرع رام الله في جامعة القدس المفتوحة.

وتعلل الوزارة ذلك بأن جزءاً كبيراً من طلبة القدس المفتوحة هم من الموظفين وكبار السن، لكن حماد يؤكد أن الجامعة ومنذ حوالي أربع سنوات فإن جزءاً كبيراً من طلبتها هم من الشباب والشابات حملة الثانوية العامة المعالين من أهلهم.

وعلى صعيد آخر ينتقد حماد عدم معالجة دائرة التخطيط والتطوير في الجامعة لجزء من البرامج والمواد التعليمية بهدف تطويرها وملائمتها للعصر والوقت الحالي، ويضرب مثلاً على ذلك بمادة الحاسوب التي ما زالت تدرس بالرغم من إلغائها نظراً لقدمها وعدم ملائمتها للتطورات التي تحدث في علم الحاسوب. وأكد بالقول إننا نأخذ مادة لا نستفيد منها شيئاً في حياتنا العلمية والعملية.

ويقول رئيس مجلس طلبة جامعة القدس المفتوحة في نهاية حديثه: ان علاقتنا كمجلس طلبة مع سوق العمل تكاد تكون معدومة، موضحاً أن بناء مثل هذه العلاقة وما يلزمها من أنشطة مثل أيام التوظيف، وغيرها منوط بشكل رئيسي بدائرة العلاقات العامة في الجامعة. ويؤكد أن مشكلة التوظيف التي تواجه آلاف الخريجين من الجامعة سنويا بحاجة إلى بحث جدي عن حلول نظراً لارتباط اسم القدس المفتوحة في أذهان الكثيرين وبخاصة أصحاب العمل ورؤوس الأموال بالمستوى العملي غير المتطور والكفاءة المتدنية لخريجها.

ملاحظة:

جهدنا خلال إعداد التقرير أن نلتقي مسؤولي مجالس طلبة كل من جامعة بيرزيت وجامعة القدس إلا أننا لم نتمكن من ذلك لأن المجالس التي فازت في الجامعتين لم تحسم بعد موضوع التركيبة القيادية لها وتوزيع المناصب داخلها.

والقدرة على التعبير والتحكم في المشاعر، والاستماع إلى الآخرين، والنظر بمنظور الآخرين؛ ويهتم المفهوم الحضاري للأمية بالتكنولوجيا بصفتها وسيلة بالغة الأهمية في التواصل الاجتماعي.

تعليم الكبار حق للإنسان الفرد والمجتمع

مما سبق يتبين أن تعليم الكبار أوسع كثيرا من أن يقتصر على محو الأمية الأبجدية، ولعل أفضل تعريف له هو التعريف الذي تضمنه إعلان المؤتمر الدولي الخامس حول تعليم الكبار المنعقد في (هامبورغ) ١٩٩٧ حيث يرى أن تعليم الكبار "أكثر من مجرد حق، وأنه المفتاح للقرن الحادي والعشرين، وهو شرط ضروري للمشاركة الكاملة في المجتمع وسند رئيسي للتنمية المستدامة التي تحافظ على البيئة، ويمكن أن يشكل الهوية، ويعطي معنى للحياة باعتباره عملية مستمرة مدى الحياة، وبالتالي فإنه يتضمن: التعليم النظامي (المدرسي والعالي)، والتعليم اللائقي (في مؤسسات أخرى)، والتعليم المستمر، والتعليم العرضي (الفردية) أيضا.

ولا تقتصر فائدة التعليم للكبار على أنه يهب الفرد فرصة لحياة أفضل من خلال الحصول على وظائف أفضل مدى الحياة، بل يعد المتغير الرئيس للتنافس بين المؤسسات من جهة وحفاظ المجتمعات على استمرارها في مناخ التنافس الدولي من جهة أخرى.

ومما يؤكد ذلك أن التعليم العالي للجميع - وليس التعليم العام فحسب- أصبح شعارا وهدفا في جميع الدول المتقدمة صناعيا كما هو معلوم.

ومن جهة أخرى؛ ينبغي أن نذكر دائما أن تعليم الكبار - شأنه شأن غيره من أنواع التعليم - ليس أمرا فنيا أو محايدا قيميا، بل هو سلاح ذو حدين، فقد يقرأ المتعلم منشورات مناهضة للمجتمع وتقدمه، فبدلا من أن يعمل لصالح المجتمع وتنميته يؤدي سلوكه إلى إلحاق أضرار بالمجتمع أكبر مما لو كان أدنى مستوى في التعليم؛ ولذا يصبح من المهم أن تتصف الثقافة التي يكتسبها الكبير ثقافة التساؤل والفكر النقدي، وتعزيزها عملية بناء الثقة في النفس والاستقلالية، لكيلا يرتد إلى الأمية مرة أخرى.

ليس من الغريب أن ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته ٢٦ على حق كل إنسان في التعليم:

"لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحل الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة".

ولكن الغريب حقا أن يوجد في الوطن العربي، بعد ستة عقود تقريبا من صدور هذا الإعلان، سبعون مليونا أو أكثر من الأميات والأمينين العاجزين والعاجزين عن "تقيد الحروف وفكها"!

المقصود بالأمية هنا، طبعا، أمية القراءة والكتابة، ولكن الأمية في واقع الأمر، ثلاثة أنواع أو ثلاثة شروط كلها خطيرة:

■ الأمية الأبجدية

تمثل الأمية الأبجدية أو الهجائية المفهوم الشائع في البلدان النامية، وعليه اعتمدت معظم تجارب مكافحة الأمية فيها، ويقتصر الأمر في ذلك على تعليم المهارات الأساسية للقراءة والكتابة، وبعض المعلومات البسيطة التي يحتاج إليها الكبار.

■ الأمية الوظيفية

تمثل الأمية الوظيفية مستوى أعلى من سابقتها، وتمتاز عنها برفع كفاءة الفرد الإنتاجية، وتشتمل على برامج التدريب المهني وما إليها من المهارات. ويتضمن هذا تحديد الحاجات التعليمية بطبيعة عمل الكبير- الفلاح بالزراعة أو بعمله اليومي، وصحته على سبيل المثال- وقد وجهت الانتقادات إلى هذا المفهوم بأنه انتقائي وأنه يستهدف نغما فرديا، وأنه يركز على الجوانب المهنية وحدها، دون الحاجات الأخرى للأمينين.

■ الأمية الحضارية

يهتم هذا المفهوم بالفرد والمجتمع، وركي كل منهما، وتفاعلهما معا؛ ويشمل المفهوم الحضاري الأبعاد السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ وهو يركز على التعليم الوجداني الاجتماعي المشتمل على الوعي بالذات،

مشكلات ، لكنها قابلة للحل

تستطيع أن تذكر عددا لا بأس به من الصعوبات التي تواجه تنفيذ أي قرار بتعليم الكبار، من مثل: توفير المنهاج المناسب، والمكان المناسب، والمعلم المناسب... إلخ، ولكن هذه الاعتبارات الفنية، بل والاقتصادية، لم تقف عائقا أمام إرادة بعض الدول - غير الغنية- في محو الأمية.

على سبيل المثال، استطاعت كوبا، في بداية عهد كاسترو، أن تحقق محوا معقولا للأمية خلال عام واحد فقط؛ وكذلك فعلت فيتنام ودول أخرى من بعد؛ وهنا تجدر الإشارة إلى ما قاله بعض المختصين بتعليم الكبار مثل "باولو فرييري" و "جون لو" من أن "المشركين في برامج محو الأمية الثقافية يستطيعون خلال ٤٥ يوما أو أقل معرفة مبادئ القراءة والكتابة!"

إذن، القضية قضية إرادة في الدرجة الأولى، فأين إمكانات كوبا، أو فيتنام من إمكانات العالم العربي، لو كان الموضوع موضوع تكاليف مادية فحسب؟

على من تقع المسؤولية؟

مما يجافي الحقيقة القول بأن الأميين أنفسهم ليسوا معنيين بالتعلم، ولعل الأعداد الكبيرة نسبيا التي تلتحق بالجامعات المفتوحة كنظام مواز للتعليم التقليدي، أكبر دليل على ذلك، والصواب القول بأن رغبة الجمهور في التعلم أكيدة لا شك فيها، ولكن تحقيقها يقتصر على القادرين ماليا دون غيرهم.

إذن لا يمكن أن تلقى مسؤولية أمية الكبار عليه هو نفسه، وكذلك الحال بالنسبة لبقاء هذا المرض قائما لديه، فإزالة الأمية عملية اقتصادية تستلزم قدرات مالية وفنية غير ضئيلة، يضاف إلى ذلك تثبيط العزائم الذي يمارسه المجتمع بتوجهاته السلبية بإزاء تعليم الكبار، كما يتبين من الأمثال السخيفة التي تكرر في كل مناسبة ضد هذا النوع من التعليم.

نعتقد أن الدولة هي المسؤول الأول عن هذا التقصير الشائن في حق الكبار، وهي التي تقطع الضرائب من جميع شرائح

المجتمع وأفراده تقريبا، لتدفعها مع غيرها من الموارد لمرتبات رجال الأمن، والمخابرات. بدلا من القيام بواجبها في خدمة المواطن، ورفع مستوى تعليمه، سواء أكان صغيرا أم كبيرا، يذكرنا هذا الحال بقول شاعرنا الكبير أبي العلاء:

وأرى ولاة لا تسوس رعية

فعلام تؤخذ جزية ومكوس

المسؤول الثاني عن التقصير في حق الكبار، وخصوصا بعد هلهلة دول العالم الثالث، في ظل العولمة هو الشركة أو المؤسسة، فالعامل الذي ينفق عمره/ا في خدمتها، هل تكافئه بمساعدته على محو الأمية؟ ألا ترى أن نظائرها في اليابان -على سبيل المثال- تتكفل للمستخدم بكل شيء حتى الزواج.. أم أنها علاقة من طرف واحد والهدف الواحد للشركة أو المؤسسة هو توليد فائض القيمة كما يقول كارل ماركس؟

والمسؤول الأخير في بلداننا العربية بوجه خاص هو الأسرة التي ندعي في الشرق بأنها أهم القيم عندنا بخلاف الغرب الذي يمجّد الفرد على حساب الأسرة. هذا زعمنا، ولكن متى قام الأبناء بتعليم والديهم الأميين كمؤشر على صحة هذا الادعاء الطويل العريض العميق، أم إن الحقيقة هي ما يقوله هشام شرابي عن أن العلاقات الأسرية عندنا هي انعكاس للبطيركية في جميع أشكال سلوكها، أما الادعاءات الأخرى فهي مجرد شعارات جوفاء نخدع بها أنفسنا فحسب.

ربما نكون هنا في فلسطين أفضل حالا، ويدرجات، من كثير من الأقطار العربية، من حيث نسبة الأمية بمفاهيمها المختلفة، وربما تكون موارد الأمية الأبجدية آخذة في النضوب في مجتمعنا أيضا، إلا أن هذا لا يعني أننا على وشك الانتماء إلى البلدان الخالية من آفة الأمية.

نعم، لدينا خبرات لا بأس بها، وبرامج جديدة النوعية لمكافحة الأمية، ولكنها تبدو برامج ريادية فحسب، وهي بحاجة إلى كثير من المال والجهد من أجل اجتثاث هذه الآفة الخطيرة، وانقاذ الأميين والأميات في بلدنا من شر الجهل الذي يشدهم ويشد المجتمع معهم إلى ظلمات الماضي البغيض، بدلا من مشاركة الأجيال في عملية التنمية المرموقة، واستمتاع البصر والبصيرة بنعمة المعرفة والتطوير في الحاضر والمستقبل.

إلى متى...؟؟؟ غياب الديمقراطية وسياسة الألوان في مؤسساتنا التعليمية

معتز صافي — جامعة الأزهر

R C H R S

لأجله المؤسسات التعليمية؟.

فرجاؤنا لكم يا شرفاء هذا الوطن، ويا دعائم المستقبل مستقبل (دولتنا الحرة) أن تتركونا من الانتماءات التي لا تجزي نفعاً، فليكن انتماؤنا للوطن والأحزاب بعيداً عن الانتماء لهذه الألوان، التي تسبب العراك والصراع بين طلابنا داخل المؤسسات التعليمية والتي كادت أن تطيح بأبطالنا الطلاب إلى حافة الهاوية وإلى سيل الدماء، وهناك وللأسف أحداث حصلت لأتفه الأسباب وسالت بها دماء الطلاب داخل الحرم الجامعي (إلى متى!؟).

فالانتماء الحقيقي للوطن والقضية الفلسطينية التي يجب علينا جميعاً - وخصوصاً الطلاب - أن نخطط لبناء دولة مستقلة موحدة الجهود وأن نتمسك بمسيرتنا التعليمية حتى نكون شرفاء كرماء بهذه الدولة وهذا الوطن الذي بكل ما نملك ننتمي إليه، فنحن نرفض بشدة هذه السياسة المنتقدة والتي لا تعبر عن الوطنية بشيء وأن نبتعد عن لفظ كلمات ليس لها أي علاقة بالديمقراطية ولا تدل على أننا طلاب نعي ونعرف ما هي الديمقراطية السليمة وللأسف هذه الكلمات أصبحت منتشرة في مخيماتنا ومؤسساتنا التعليمية في ظل الانتخابات القائمة فتركونا من الكلمات التي ليس لها أي مدلول علمي ولا منطقي في مفهوم الديمقراطية وهي التي أوجدت سياسة الألوان مثل (كبود) ولونه كذا إن صح التعبير وهي تعني بالنهاية اللون الواحد فمن المفروض قبل أن نعيش الحياة الديمقراطية داخل جامعاتنا علينا أن ندخل في مفاهيمها السليمة وأن نحترم كلمة ديمقراطية على الأقل فاحترامنا لها ليس بإغلاق الجامعة كما حدث في إحدى جامعات غزة بسبب قرار تأجيل الانتخابات ولا يأتي احترامنا أيضاً للديمقراطية عندما لا تطبق الانتخابات في بعض الجامعات على مدى خمس سنوات، وليس احترامنا لها عندما نطالب بالتمثيل النسبي ولا يطبق من مطالبه في إحدى الجامعات بغزة.

من هنا نستنتج أن الكم الكبير من جامعاتنا في غزة تظلم الديمقراطية التي تتغنى بها ويترك هذا السؤال لكم هل فعلاً هذه هي الديمقراطية؟؟؟ وما مدى التأثير الذي تؤثره هذه الاستنتاجات على تعليمنا ومؤسساتنا.

فأيقوا من هذه السياسة العمياء والعقيمة التي تجعلنا نترصب لبعضنا البعض ونكره بعضنا ونحن طلاب الجامعة الواحدة والكلية الواحدة والتخصص الواحد فاجعلونا نبداً من حيث بدأنا.... بالدفاع عن وطننا وقضيتنا وجامعاتنا قبل أن تتحول القضية إلى ساحة قتال شعبي يخدم العدو بالدرجة الأولى في ظل سياسة الألوان. ونختتم بسؤال من المسئول عن تدعيم هذه السياسة داخل جامعاتنا ومؤسساتنا؟ ولصحة من أن نحقد على بعضنا البعض وأن يتدهور تعليمنا؟

الديمقراطية تعني انتخابات نزيهة، وحرية التعبير عن الرأي، واحترامنا لهذا الرأي، والافتناع بالتعددية ومداولة المسئوليات على حسب رؤى المجتمع.

هذا ما فقدناه داخل جامعاتنا الفلسطينية الخاصة والحكومية وداخل مدننا ومخيماتنا، فالغريب جداً أن أساليبنا ونمط حياتنا (الديمقراطية) تصبح انتماءات للألوان، هذا أخضر للفصيل كذا وهذا أصفر للفصيل كذا وكل منهم يعتز فقط بلون رايته مبتعدين عن الهدف الأساسي لسياساتهم المطروحة.

فماذا جرى في مؤسساتنا التعليمية ومبدأ الديمقراطية ؟ فهل تركنا الوطن وابتعدنا عن قضيتنا، وتمسكنا بسياسة الألوان ليصبح انتماؤنا لهذه الألوان ؟ هل أصبح سبيلنا هو رفع هذه الألوان في مؤسساتنا التعليمية مبتعدين عن أدبيات ومناهج التعليم التي هي أساس بحثنا ونضالنا المستمر؟ لأجل العملية الديمقراطية يحدث هذا أم لأجل ماذا ؟ وإن اتبعنا اللون الواحد هل هو الحل الأسلم؟؟؟.

(بالطبع لا) ولا لهذه السياسة التي تختلط بها الألوان وتمزج بحيث تصبح مشوهة المعالم، فلماذا وصلنا لمرحلة يكون فيها سقف تفكير طلابنا بهذه الدرجة في مؤسساتنا التعليمية بشكل عام، فكلنا يعرف وعلى مدار التاريخ بأن طبقة الطلاب هي الدينامو والمحرك الذي يسعى لتغيير حكم ما، ونجد أيضاً أن الطالب الذي يسعى للحصول على شهادة جامعية هو نفسه الذي يبحث عن حرياته وعن شهادة من عند الله، من خلال انتفاضتنا المباركة.

فشعبنا الفلسطيني يحارب من أجل الوصول والحصول على مجموعة من المبادئ ومن أجل أن يعيش هذا الشعب حراً وأن يحتفظ بكرامته، مدافعاً عن دينه وعقائده وحقوقه الشرعية التي منها حق التعليم وهذه الحقوق هي التي كفلتها كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وليست حريه هذه من أجل سياسة الألوان، فنحن تعليمنا يأتي جزءاً من الجهاد للتهوض بوطن متساوي مع غيره في الدرجات العلمية التي هي دعائم الاقتصاد والثقافة والسياسة الدولية. فنحن نعتز بوطننا وتعليمنا وهذا ليس من أجل هذه السياسة المؤسفة والمزعجة، ومن الملاحظ أن جامعاتنا ترفع على مشارفها هذه الألوان على الرغم أن هنالك راية هي أساس قضيتنا فلا نجدنا مرفوعة (لماذا)؟ ألا وهي علمنا الفلسطيني، فهل من الممكن أن توضحوا لنا لماذا ترفع هذه الراية في جامعاتنا؟، وإن رفعت هل لها نفس القيمة بين تلك الألوان المتصارعة،؟؟؟.

هل وجدت الجامعات لكي تكون معرضاً لهذه الألوان؟ أم من أجل ماذا وجدت؟؟ وهل نعمل للهدف الأساسي الذي بنيت

وهل هذه الخطوة تعني أن نظام الترفيع الآلي ذهب وبدون رجعة؟ كما أن بعض العاملين السلبيين أخذوا هذه الخطوة بعدم اللامبالاة وكانوا معول هدم على كافة المستويات. ونسوا أو تناسوا أن الهدف من وراء ذلك ليس الترفيع أو الترسيب، بل كان الهدف الحقيقي الذي لم يعرفوه وربما عرفوه وتجاهلوه، هو الوقوف على مدى امتلاك طلابنا للمهارات الأساسية في المواد المختلفة ومنهم من تسائل وماذا بعد....؟

وماذا بعد تعني الكثير لدى كل معلم وعامل في المؤسسة التربوية بعد خروج النتائج ومن المسئول عن هذا التدني في المستوى ولعل الأسباب كثيرة وكل في مجال عمله يتحمل المسؤولية الكاملة سواء في الإدارة التربوية وأدارات المدارس أو المعلمين أو أولياء أو إدارة المناهج الخ ولا يلقي العيب على جهة ، بل ينظر إلي نفسه وي طرح التساؤلات التالية :-

- هل أنا أهل لرسالة التربية والتعليم ؟
- هل أقوم بتأدية واجبي على أكمل وجه ؟
- هل أعطى الطلاب حقهم في التعليم ؟
- هل ضميري حي وحرصى شديد على طلابي ؟
- هل أحاسب نفسي قبل أن يحاسبني الآخرون ؟

وهل ... ؟

وهل ... ؟

وهل ... ؟

إنها لخطوة جيدة ، حيث أقدمت دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث الدولية على مشروع ضبط التحصيل في مدارسها ، للوقوف الحقيقي على مدى امتلاك الطلاب للمهارات الأساسية في المواد المختلفة في صفوف السادس والتاسع الأساسي ، وذلك لتبني منهجية منظمة ومخططة لرفع مستوى التحصيل لدى طلابنا .

هذا الخطوة بدأت بفكرة بعد انتهاء العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حيث أجري اختبار ضبط التحصيل في نهاية الفصل الثاني من العام الدراسي السابق وذلك بانتقاء شعبة من كل مدرسة ، ولكن هذه الخطوة حدث فيها خلل ولم تعط المردود المطلوب للفئة المستهدفة، لذا كان القرار إجراء ضبط التحصيل على جميع فصول السادس الأساسي والتاسع الأساسي كافة وبدون استثناء، وخطط لها وأعدت الاختبارات الموحدة في مدارس قطاع غزة وكان في كل مدرسة لجنة امتحانات يشرف عليها مشرفون ونظار ومعلمون من خارج المدرسة ، والحقيقة أنها سجلت انطباعاً متميزاً في انضباط اللجان وسير الامتحانات سيراً منظماً.

ومنذ أن انبثقت هذه الفكرة وأخرجت إلي حيز الوجود كان لها من الإيجابيات ما نود التركيز عليها وأهمها:

- دفع المعلمين إلى المزيد من العمل والعطاء المتواصل لمحاولة رفع مستوى تحصيل الطلاب والخروج بنتائج جيدة .

- تخوف إدارات المدارس وأطقمها من النتائج الحقيقية التي ستسفر عنها هذه الامتحانات ، فبدأت بإعداد الخطط العلاجية وتطبيقها في مدارسها .

- أعطت دفعة قوية لأولياء الأمور للخوف علي نتائج ابنائهم فكانت المتابعة الجادة من قبل البعض والحرص علي رفع مستوى أبنائهم .

- وضعت الطلاب في محك حقيقي في تأديتهم للامتحانات أمام لجان عامة يمرون بها لأول مرة .

ولكن رغم الإيجابيات التي ذكرت والتي لم تذكر ، إلا أن هناك بعض السلبيات والتساؤلات حول الهدف من وراء ذلك

نشاطات مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان



عرض نتائج بحث تدريبي في إطار مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية

والإدارة السليمة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية، الذي ينفذه المركز في خمس جامعات فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشار إلى أن هذه المجموعة واحدة من ثلاث مجموعات جرى توزيع المشاركين في الدورة عليها، على أن تتناول كل واحدة منها قضية تهم الطلبة، وسيتم عقد لقاءات لاحقة لعرض نتائج المجموعتين الأخريين، ونقاشها.

في ورشة عمل نظمها المركز في نابلس

الدعوة إلى الإسراع في سن قانون حماية الملكية الفكرية

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، يوم الاثنين الموافق ٢٧/٦/٢٠٠٥، ورشة عمل حول "انتهاكات حقوق الطبع والنشر والملكية الفكرية" وذلك في مقر المنتدى الثقافي في مدينة نابلس. تحدث في الورشة، التي حضرها العديد من الأكاديميين والحقوقيين والباحثين، المحامية لينا عبد الهادي.

في حديثها، أوضحت المحامية لينا عبد الهادي أن المعاهدات الدولية المقررة، ومنها معاهدة "تريبس" تضمنت حماية الكتب والمصنفات الموسيقية والفنية والأدبية والنحت والعمارة والزخرفة والخرائط والصور. وأشارت إلى أن هذه المعاهدة تستثني من الحماية أربعة أشياء وهي: القوانين، والكتب المقدسة، والأخبار (وخاصة السياسية منها)، والفلكلور الشعبي.

وأشارت إلى أن تقادم القانون الحالي الذي يعالج مسألة الحماية الفكرية، خصوصاً إنه يستند إلى مرسوم عثماني صدر العام ١٩١١ وجرى تعديله من المندوب السامي البريطاني العام ١٩٢٤ (هذا هو التعديل الأخير الذي أجري عليه) ما يستدعي سن تشريع فلسطيني يعالج مسألة حماية الملكية الفكرية.

وأوضحت أن ما تم إنجازه فلسطينياً على صعيد حماية الملكية الفكرية يتمثل في مشروع قانون أخذ بالكامل عن القانون الأردني الذي أقر العام ١٩٣٣ وعُدل العام ٢٠٠٣. ووصفت القانون الأردني بأنه الأفضل بين القوانين العربية المعمول بها على صعيد

نظم مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز التعليم المستمر في الجامعة العربية الأمريكية في جنين لقاءً حول السياسة المالية في الجامعة والمشاكل التي يواجهها الطلبة على هذا الصعيد. وحضر هذا اللقاء، الذي نظم يوم الاثنين الموافق ٢٧/٦/٢٠٠٥ في الجامعة، مندوبون عن مركز رام الله والجامعة وممثلون عن الكتل الطلابية، جرى عرض نتائج البحث التدريبي الذي أعدته مجموعة من طلبة الجامعة المشاركين في مشروع الديمقراطية والإدارة السليمة في المؤسسات التعليمية الفلسطينية، الذي ينفذه المركز.

وفي بداية اللقاء، عرض ممثل عن الطلبة المشاركين في البحث آلية عمل مجموعته، والصعوبات التي واجهتهم أثناء العمل، ونتائج ما توصلوا إليه. وذكر أن مجموعته سلطت الضوء خلال عملها على مجموعة من العناصر، وهي: مدى رضا الطلبة عن السياسة المالية في الجامعة، العدالة في توزيع المنح والقروض والمساعدات المالية، دور مجلس الطلبة في مساعدة الطلبة، استخدام المعدل التراكمي كأساس لمنح القروض والمساعدات، تعامل موظفي الدائرة المالية مع الطلبة، وبخاصة في وقت التسجيل، وتسييل الضوء على دور المؤسسات والمنظمات الأهلية في تقديم المساعدات للطلبة.

وأوصى الطلبة المشاركون في إعداد البحث بأن تعقد الدائرة المالية في الجامعة جلسات عامة بحضور الطلبة وممثلين عن مجلسهم لشرح السياسات المالية في الجامعة والإجابة على تساؤلات الطلبة، وتقليص الفجوة بين موظفي الدائرة المالية والطلبة، ومراعاة الطلبة الذين لا يستطيعون التسجيل في فترة التسجيل المبكر، وفتح المجال أمامهم عند بداية كل فصل دراسي.

وبعد الانتهاء من عرض نتائج البحث فُتح حوار بين مختلف الأطراف لنقاش نتائج البحث والتوصيات. وأشاد ممثلو مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بالجهد الذي بذله الطلبة المشاركون في إعداد البحث، وأثنوا عليهم لقدرتهم في تطبيق المعايير التي جرى التدريب عليها خلال المرحلة الثانية من المشروع، ونقاش نتائج بحثهم في ضوءها. كما وشكروا إدارة الجامعة العربية الأمريكية على التسهيلات التي قدمتها لهم، وعلى تعاونها معهم خلال فترة تنفيذ المشروع.

الجدير ذكره أن هذا اللقاء جاء في إطار مشروع الديمقراطية



الملكية الفكرية.

وتطرقت إلى الجدل والنقاش الدائرين والمتواصلين بشأن جملة من القضايا المتعلقة بقانون حماية الملكية الفكرية، ومن أبرزها مرجعية هذا القانون، وهل يجب أن تكون وزارة الثقافة أم وزارة الاقتصاد؟ ومن هي المؤسسة التي يجب أن تتولى تطبيق القانون بعد إقراره؟ وهل يجب أن تكون حكومية أم أهلية أم شبه حكومية.

وخلال النقاشات التي شارك فيها الحضور، دعا المشاركون إلى الإسراع في سن قانون حماية الملكية الفكرية والنشاط الإبداعي. وأشاروا إلى تقادم القانون المعمول به وازدياد الخروقات التي مست حقوق الملكية الفكرية على مختلف المستويات بدءاً من مؤسسات التعليم العليا كالجامعات وانتهاءً بالمكتبات التجارية التي باتت تعاني من انتشار "الكتب المزورة".

وأكدت المحامية لينا عبد الهادي أهمية هذا الجدل الذي قالت إنه سيساهم في بلورة مواقف واتجاهات عمل وتفكير أكثر نضجاً وانفتاحاً فيما يتعلق بالقانون وآليات الرقابة الواجب إقرارها واعتمادها.

الجدير ذكره أن ورشة العمل هذه جاءت في إطار مشروع مناصرة الحقوق التعليمية في فلسطين، الذي ينفذه مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع ممثلة إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

مركز رام الله يدين استمرار الاستخدام العشوائي للسلاح

أعرب مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن قلقه البالغ لتزايد ظاهرة سوء استخدام السلاح داخل المجتمع الفلسطيني، بما تجرّه من ويلات ومأس على الضحايا وعائلاتهم، ويدفع بالمجتمع نحو مزيد من العنف.

وأعرب المركز في بيان له نشره مؤخراً عن أسفه لسقوط ضحايا جدد من ضحايا هذا الشكل من أشكال الاستخدام غير القانوني، وغير المسؤول، للسلاح. ودعا المركز الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية للعمل الفوري والجاد لمكافحة هذه الظاهرة، وبالتالي وضع حد لها. كما ودعا المجتمع ومنظماته الأهلية للوقوف بحزم أمام انتشار السلاح الجنائي، واستخدامه بشكل عشوائي ضد المواطنين.

وأشار المركز في بيانه إنه في ساعات صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/٦/١٤ قتل مسلحون مجهولون ثلاثة مواطنين فلسطينيين

في منطقة التفاح في مدينة غزة. وأفادت المعلومات التي حصل عليها المركز أن مسلحين مجهولين أطلقوا النار على المواطن أحمد عبد العزيز، ٤٥ عاماً، ونجليه محمد وعبد العزيز، ما أدى إلى مقتلهم على الفور. وفي وقت لاحق ذكرت مصادر أمنية فلسطينية أن مقتل الفلسطينيين الثلاثة جاء نتيجة خلاف عائلي نشب داخل إحدى العائلات الفلسطينية المحلية في المدينة.

وذكر أن هذه الجريمة وقعت بعد يومين فقط من اندلاع اشتباك بالأسلحة النارية في ميدان المنارة، وسط مدينة رام الله، ما أسفر عن إصابة اثنين من المسلحين بجراح، وهما: محمد عادل ارحيمي، ٢٦ عاماً؛ ومحمود محمد فرهود، ٢٥ عاماً، وكلاهما من بلدة بيت ريماء، شمال غربي مدينة رام الله.

الجدير ذكره أن الضفة الغربية شهدت في الفترة الأخيرة جريمة قتل، الأولى في رام الله، وراح ضحيتها المواطن سمير سمارة خلف الرنتيسي، ٤٠ عاماً، من بلدة رنتيس في محافظة رام الله، والثانية في محافظة نابلس، وراح ضحيتها الشيخ علي إبراهيم حسن فرج، ٤٥ عاماً، من قرية تلفيت، والذي يعمل مدير عام مديريات الأوقاف الإسلامية لمنطقة شمال الضفة الغربية، وشقيقه حسام، ٣٥ عاماً.

وأعرب مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العضو في شبكة الحد من انتشار وسوء استخدام الأسلحة الصغيرة، عن أسفه لمقتل المواطنين المذكورين، وإصابة آخرين، وعن قلقه من تنامي ظاهرة سوء استخدام السلاح داخل المجتمع الفلسطيني. ودعا يدعو السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ما يلي:

١. معاقبة الأشخاص الذين يستخدمون السلاح خارج نطاق القانون.
٢. ضبط عملية حمل السلاح من قبل المدنيين.
٣. تطبيق القانون الذي يحد من الاستخدام غير القانوني، والعشوائي للسلاح.
٤. توعية الجمهور بمخاطر الاستخدام العشوائي للسلاح.

تفتقر لها الدولة ولا يوجد خريجون لهذه التخصصات لعدم التحاق الطلاب بها وإن لهذه الأمور مساوئ ليست على الصعيد الشخصي للخريج فحسب، بل يضعف المسيرة التعليمية والعلمية والعملية.

إن أعداد الخريجون تتزايد في كل عام، ولكن لا يجد هؤلاء الخريجين تلك المؤسسات التي تحتضن تخصصاتهم مما يجعلهم يتجهون إلى أعمال في غير تخصصاتهم ويرجع ذلك أيضاً إلى عدم وجود خطط مدروسة تراعي العرض والطلب التخصصي وما يحتاجه التعليم من تخصصات أخرى يفتقر لها المجتمع فإننا من هنا نتساءل أين الدور الإرشادي والتوجيهي إلى طلابنا الجدد لكل عام ؟، أين تلك البرامج التي تحدد القبول والعدد في التخصصات ؟، أين السياسات الموحدة بين الجامعات ؟، أين الدراسات الإستراتيجية التي تحدد احتياجاتنا للتخصصات ؟. نعم إن على وزارة التربية والتعليم العالي وسياسة الجامعات أن يعملوا جاهدين على إنقاذ ما يمكن إنقاذه بوضع البرامج التي تنتشلنا من هذا الوحل.

من عام إلى آخر تزداد هذه الإشكالية بازدياد الخريجين العاطلين عن العمل دون وضع تلك القيود التي تحكم وتضبط ذلك بصياغة سياسات ولوائح وقوانين أساسية تكفل الحد من البطالة والافتقار لبعض التخصصات والسخاء في تخصصات أخرى، إن التعليم العالي تنطوي عناصره بإمكانية التكيف والتعاطي مع الاحتياجات العامة للدولة التي هي مشتركة بين جميع أشكال التعليم وعلى جميع المستويات.

من هنا إن للمدارس الثانوية أيضاً دوراً ريادياً في توعية وتوجيه وإرشاد طلاب الثانوية العامة حيث يجب على وزارة التربية والتعليم أن تخصص ما يمكن طرحه على طلابنا في نهاية المرحلة الثانوية التي تجعلهم يمتلكون الاكتفاء الإرشادي والتوجيهي للالتحاق بالجامعات عل حسب التخصصات المطلوبة للنهوض بالمسيرة التعليمية والسياسية والاقتصادية.... إلخ.

ومن هنا نتجه إلى كل الضمائر الحية التي من مسئولياتها الحفاظ على المسيرة التعليمية ومستقبل الدولة.

وأيضاً هذا نداء إلى طلابنا الأعزاء، كونوا أكثر وعياً وانظروا حولكم أين تتجهون؟، هل تقبلون على أنفسكم أن تكونوا مجرد حملة شهادات دون نفع؟ هل تقبلون على أنفسكم أن تذهب طموحاتكم وأحلامكم الأكاديمية والعلمية والعملية المهنية هباءً منثوراً؟؟

بالطبع لا، لذا عليكم أن تجدوا تلك التخصصات التي تتناسب مع احتياجات المجتمع كي تستثمر طاقاتكم في مكانها السليم، لا تتجهوا لهذا أو ذاك التخصص لأنه الأسهل أو لأنه الأقل كلفة، بل اتجهوا إلى ما يخدم مصلحة المجتمع ومصالحكم.

يعتبر الحق في التعليم هو أحد حقوق الإنسان التي كفلتها له العهود والمواثيق الدولية. ومن أكثر الاتفاقيات أهمية هو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ .

ويعتبر هذا الاتفاق الأكثر تصديقاً من قبل الدول، وأن لهذا العهد العديد من المواد التي تكفل حقوق الإنسان. ومنها ما نحن بصدد الكتابة عنه وهو:-
(الحق في التعليم) المادة ١٣ من العهد.
فهل يستخدم هذا الحق الاستخدام الأمثل في جامعاتنا الفلسطينية.

إن الحق في التعليم حق من حقوق الإنسان، وهو في نفس الوقت الوسيلة التمكينية الرئيسية التي ينهض بها الإنسان للحصول على المشاركة كلياً في مجتمعنا، وإن للتعليم دوراً ريادياً في تمكين الإنسان وحمايته من العمل الاستغلالي الذي تنطوي تحته المخاطر وإن التعليم يعد استثماراً مالياً يمكن للمواطن والدولة أن تستثمره .

وأهمية التعليم ليست أهمية عملية وعلمية فحسب، فالإنسان المثقف وصاحب العقل المستنير والنشط، القادر على الابتكار والبحث، الذي يسرح فكره بحرية إلى أبعد الحدود، يستطيع أن يتجه الاتجاه الأسلم للنهوض بكل ما يحتاجه المجتمع المحيط به.

فإن علينا أن نعي جيداً أن التعليم ليس مضيعة للوقت وليس شهادة جميلة توضع أمام أنظارنا كي نفتخر بها بل علينا أن نجد التخصص المناسب الذي يكفل لنا العمل به ومن خلاله لسد احتياجات المجتمع، وأن يستجيب للاحتياجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المتنوعة ولكن من الملاحظ أن الكثير الكثير من طلابنا وطلباتنا يتجهون إلى التخصصات السهلة أو الأقل كلفة وهذا يعود مردوده إلى الظروف الاقتصادية الصعبة لذا إن نظرنا إلى بعض الكليات في جامعاتنا نجدها تكثف بالطلاب، والجزء الأكبر من الملتحقين بهذه الكليات أصحاب التخصص الواحد. وهذا يأتي لأسباب عديدة منها:-

- عدم وجود سياسة جامعية متفق عليها ما بين وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات، وذلك لأنه لا يوجد تطلعات مستقبلية إلى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعقائدية... إلخ.
- عدم اعتماد سياسات جامعاتنا على قبول الطلاب بسقف محدد في التخصص الواحد أي لكل تخصص عدد محدود من الطلاب.
- عدم وجود سياسة تعليمية صارمة تحدد القبول بالتخصصات حسب الاحتياجات العامة للدولة.

لهذه الأسباب وأسباب كثيرة أخرى نجد في بعض التخصصات عدداً كبيراً من الخريجين، وبالمقابل نجد هنالك تخصصات

لماذا تؤجل انتخابات مجلس اتحاد الطلبة بجامعة الأقصى

فادي أبو شمالة - جامعة الأقصى / غزة

من حق جميع الطلاب في أي جامعة ممارسة الديمقراطية والتي تتمثل بإجراء انتخابات لمجلس اتحاد طلبتها، ولكي تتحقق الاهداف المأمولة فمن المفترض ممارسة هذه العملية بشكل نزيه... ودون تدخل لمنع أو عرقلة هذه العملية سواء من القوى الخارجية أو الداخلية المتمثلة بإدارة الجامعة، ولكن يبدو أن هنالك دوماً -من الشواذ- من يكسر هذه القاعدة ليعلن على الملأ المثل العربي الشهير "خالف تعرف".. اعلنت جامعة الأقصى (كلية التربية الحكومية سابقا) عن نيتها إجراء انتخابات لمجلس اتحاد الطلبة والتي لم يجر فيها انتخابات منذ عام ١٩٩٩ م بمعنى أن هنالك طلاباً انتسبوا وتخرجوا من الجامعة دون ممارسة العملية الانتخابية على الإطلاق ..

المتابع للأحداث المساوية التي تتوالى في الجامعة يجد أنها مليئة بالمشاكل سواء النقابية أو الأكاديمية ونجد تسببا كاملا واستهتارا بحقوق الطلبة، يترافق مع تقصير شديد من قبل مجلس اتحاد الطلبة، بمرور هذا التقصير ان جميع اعضاء المجلس قد أخذوا من المجلس مرادهم فجميعهم موظفون داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية. من هنا فقد شكلت القضايا المشار لها اسبابا تفرض حتمية إجراء انتخابات في هذه الجامعة وبالفعل تم تحديد موعد لاجراء الانتخابات في تاريخ ٥/٢٠ ونتيجة لذلك قامت حركة الشبيبة بإجراء انتخابات داخلية (انتخابات المؤتمر) تمهيدا لانتخابات مجلس اتحاد الطلبة . وقد تم تأجيل الانتخابات أكثر من مرة وقد تحمل الطلاب والأطر الطلابية قرار الإدارة بتأجيل الانتخابات ولكن المفاجأة كانت حينما أعلنت إدارة الجامعة عن تأجيل الانتخابات إلى الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بحجة أن موعد الانتخابات يلازم موعد الامتحانات النهائية ...

الكتلة الإسلامية قامت بإلصاق الملصقات والشعارات المناهضة لتأجيل الانتخابات ... جميع الأطر الطلابية دعمت موقف الكتلة الإسلامية كونها جميعا تسير بنفس النهج، نهج التغيير

ولكن يبدو أن هنالك دوما من هم فوق القانون وفوق إطار احترام سيادة الجامعة وحرمها ...

الكتلة الإسلامية كرد على قرار الجامعة قامت بدورها صباح

يوم الاثنين الموافق ٥/٢٣ بالوقوف صفا واحدا متشابكي الأيدي أمام باب الجامعة مانعة أي طالب من الدخول إلى الجامعة . استثار هذا العمل مشاعر الطلاب الذين أصروا على دخول جامعتهم ومواصلة المسيرة التعليمية .. الأمر الذي أدى إلى مناوشات حادة بالألفاظ انتهت على أثرها بالاعتداء الشخصي على بعضهم البعض .. أثناء هذه المناوشات قام أحد أبناء الكتلة الإسلامية بإطلاق أعيرة نارية بالهواء ...

قوات الشرطة الفلسطينية تدخلت لفض هذا الصراع وأصيب نتيجة لهذه المشكلة الأخ إياد أبو حليب تحجر برأسه، والطالب بهجت أبو سخيلة والطالب باسم الهباش وجميعهم من كوادر الشبيبة الذين كانوا في المكان محايدين يعملون جل جهدهم لفض هذا الاشتباك ...

وفي لقاء أجريناه مع الطالب رامي جبريل أحد أبرز كوادر الشبيبة وعضو مجلس اتحاد طلبة سابقا قال :- إن ما حدث ليس من أخلاقيات الشعب الفلسطيني الذي ناضل طول فترة وجوده من أجل تماسك وحدته وقال جبريل نحن كأبناء شبيبة حريصين كل الحرص على مواصلة العملية التربوية وضد كل أعمال العنف والشغب التي بدورها تؤدي إلى عرقلة العملية التربوية وقد حذر جبريل من مغبة استخدام الشعارات النافية لعقول الشباب والتي إن دلت لا تدل إلا على مدى تفاهة وجهل كاتبها ..

إن ما حدث في جامعة الأقصى هو بالأصل انعكاس على ما يحدث من مشاكل خارج الجامعة بين حركتي فتح وحماس بسبب انتخابات البلديات ..

وهذا النوع من المشاكل هو من أخطر أنواعها لأنها تدل على أن الأمر لا يعبر عن عقول الطلبة وإنما ببساطة شديدة بإيعاز من القيادات العليا ...

والحديث عن تدخل القوى الخارجية يحتاج أشهرا لتناوله والدخول جزئياته ..

ونحن بدورنا بمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان نحذر من مغبة الانجرار وراء المشاكل الداخلية التي لن تثمر إلا الويلات لنا ولشعبنا الفلسطيني بشكل عام .. وعلى طلبتنا الفلسطينيين الذين هم عماد هذه الأمة وقوامها ...

مناشدة مفتوحة إلى الرئيس أبو مازن

وجه مجموعة من طلبة كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية رسالة إلى الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، ناشدوه فيها التدخل لدى جامعة النجاح الوطنية في نابلس لأجل منحهم شهادة الدبلوم العالي، استناداً للقانون المعمول به في الجامعة، وفيما يلي نص المناشدة:

((نحن مجموعة من الطلاب التحقنا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية لنيل شهادة الماجستير، وذلك في العام الدراسي ٢٠٠١. ٢٠٠٢، حيث سجلنا بناءً على قانون الدراسات العليا المعمول به في ذلك العام، والذي يعطي الحق لطلاب الماجستير الحصول على شهادة الدبلوم العالي في عدة حالات منها إذا لم يجتز الامتحان الشامل مرتين.

ويعد تقدمنا للامتحان الشامل مرتين ولم يحالفنا النجاح، كان من المفروض أن نحصل على شهادة الدبلوم العالي، إلا أن جامعة النجاح الوطنية رفضت منحنا هذه الشهادة، وبناءً على ذلك تقدمنا بطلب مراجعة أوراق الامتحان الشامل، فتم رفض الطلب دون بيان الأسباب.

وبعد طول مفاصلة، وبعد أن أغلقت الأبواب جميعها في وجهنا بخصوص هذا الطلب (مراجعة أوراق الامتحان الشامل)، تقدمنا بطلب آخر، ولكن للحصول على شهادة الدبلوم العالي من الجامعة، إلا أنها رفضت ذلك متذرعة بأنها عملت على إلغاء هذا القانون بعد مضي ثلاث سنوات من تسجيلنا، لدراسة الماجستير. أي في العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وأن وزارة التعليم العالي منعت الجامعة من إصدار هذه الشهادات لأنها لا تصادق عليها منها، فتوجهنا للسيد عميد كلية الدراسات العليا لمساعدتنا بهذا الخصوص، إلا أنه أجاب بأن الجامعة قد رفضت الطلب الذي تقدمنا به وإنه لن يساعدنا بعد الآن، علماً بأنه لم يساعدنا من الأساس، وفوضنا زميلاً لنا بمتابعة الموضوع في الجامعة، فتوجه لئناشء الرئيس للشؤون الأكاديمية، ولكن دون جدوى.

هذا مع العلم بأن جامعة النجاح الوطنية ما زالت تمنح شهادة الدبلوم العالي، فقد منحت طالبين شهادة الدبلوم العالي ضمن الفوج الخامس والعشرين والذي تم بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦ بناءً على نفس القانون الذي حرمننا من تطبيقه علينا للحصول على شهادة الدبلوم العالي)).

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان تأسس عام ١٩٩٨ من قبل مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمحامين والناشطين في قضايا حقوق الإنسان. يسعى المركز إلى نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة من خلال الدراسات والأنشطة والأبحاث القانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ارتباطاً بالقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بالإضافة إلى رفع وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في فلسطين. كما يهدف المركز إلى تبني مداخل علمية ومنهجية لتأصيل وترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع والثقافة الفلسطينية، وترسيخ الثقافة الإنسانية في المجتمع العربي وتبسيط الضوء من خلال البحث النشط - على انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين والدفاع عن مبادئ الحريات الأساسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في مناحي الحياة المختلفة..

R C H R S

إعلان

استمراراً لجهوده الرامية لتعزيز الحق في التعليم في فلسطين، يعلن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان عن استعداده لاستقبال شكاوى المواطنين الذين يتعرض حقهم بالتعليم للإنتهاك والمساعدة في حلها.

ص.ب. ٢٤٢٤، رام الله، فلسطين

هاتف ٢٩٦١١٨٠ - فاكس ٢٩٦١١٨١

E.mail: rchrs@rchrs.org

Website: www.rchrs.org



Free Education

Dedicated to advocating
educational rights in
Palestine Issued by
RAMALLAH CENTER for
Human Rights Studies